دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	الموضوعية في العلوم الانسانية
المصدر:	الفكر العربي
الناشر:	معهد الإنماء العربي
المؤلف الرئيسي:	قانصوه، صلاح
مؤلفين آخرين:	المعوش، لطفـ(ناقد)
المجلد/العدد:	مج 7, ع 42
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	1986
الشهر:	يونيو
الصفحات:	377 - 381
رقم MD:	431263
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	HumanIndex
مواضيع:	نقد الكتب، العلوم الانسانية، العلوم الطبيعية، المنهجية الموضوعية، تاريخ العلوم الانسانية، الوقائع الاجتماعية
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/431263

© 2021 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

الموضوعية في العلوم الإنسانية (*)

د. صلاح قنصوه
مراجعة: لطفي العوش

إذا كانت العديد من التسميات تطلق على البحوث والدراسات التي تتناول الإنسان ونشاطه (العلوم الاجتماعية ـ العلوم الثقافية، العلوم السلوكية، العلوم العقلية...) فإن الطريقة التي تتم بها معالجة هذه البحوث تختلف من باحث إلى آخر وحسب منهجية التفكير وطريقته في البحث. من هنا تأتي محاولة د. قنصوه(*) التي تسعى إلى «إحتواء» الطابع الإشكالي للعلوم الإنسانية، وفسح المجال أمام تعقب الآثار والمتضمنات الفلسفية والايديولوجية فيها.

ويتكون الكتاب المذكور من مقدمة ـ خمسة فصول، خاتمة ومراجع بالعربية والأجنبية. فهو يبدأ بذكر التسميات التي عرفتها العلوم الإنسانية ويناقش موقف من يرون في الإنسان جوهراً يعصى على مناهج علوم الطبيعة. فالموضوعية ـ برأيه ـ هي المشكلة الأساسية لهذه العلوم. مشكلة تأسيس المشروع العلمي من حيث تصور طبيعة وإمكان قيامه وطرق تحققه.

فالكاتب يبرر، بأن ثمة طرقاً ومسارات بديلة كان من الممكن أن يختطها الكتاب، لكنه سلك الطرق التي تؤدي إلى حل المشكلة: المنهجية الموضوعية. «وقد حملنا أن نخطو إلى داخل العلوم نفسها لنعرف كيف يحاول الباحثون تحقيق المشروع العلمي في العلوم الإنسانية عن طريق ما يمكن أن يحظى بإتفاقهم»، ... ثم يكشف عن ثلاثة مواقف رئيسية من الموضوعية؛ أولها خارجي يتبدى في الوقائع، ثانيها داخلي يلتقط الماهيات وثالثها يجمع بين الداخل والخارج في تعمقه للبنية. فتعدد هذه المواقف يؤدي إلى الإخفاق في تحقيق الإتفاق. لهذا لا بد من تقديم خطوة نحو البحث لتصفية المشروع العلمي من شوائبه.

فهو يمهد للفصل الأول (ص 11-77) بقوله أن بعض المؤرخين يسمي العصر بالطابع السائد مثل عصر التنوير أو ينضوي تحت أحد العناصر الغالبة في ثقافته مثل العقل. فالثقافة هي الوجه الإنساني من العالم وهي التي ترسم الخطة التي يزاول بها الإنسان فاعليته في صميم عالمه وبيئته.

إن ما يميز تاريخ العلوم الإنسانية هو الكشوف

(*) د. صلاح قنصوة: الموضوعية في العلف الانسانية. الطبعة الثانية دار التنوير للطباعة والنشر بيروت 1984. 413 صفحة.

والنظريات التي توصل إليها بعض العلماء الذين لاحقوا حركة التقدم التي سبقتهم. فيستعرض رأي «هربرت دنجل» حول: أهمية تاريخ العلم واستحالة إنفصاله عن العلم نفسه. لأنه إذا ما ساد جهل بتاريخ العلم فإنه لا محالة مخفق في مهمته وإن هناك قاسماً مشتركاً بين العلوم الطبيعية والإنسانية في المشروع العلمي. الحاجة أو الدافع للسيطرة على الطبيعة وفرضية وجود قانون يسيّر هذه الطبيعة. فالكثير من الأنثربولوجيين يذكر مسلمات أساسية في ثقافة البدائيين حيث الطبيعة لديهم منظمة ـ كما يقول مارشال ووكر ـ وإن نفس السبب يؤدي دائماً إلى نفس الأثر إذا لم يتدخل شيء آخر في السبب وأن اسم الشيء جزء منه وبالسيطرة على الاسم يمكن السيطرة على الشيء نفسه. هكذا يمكن تبين الأصول التاريخية القديمة لمحاولة فهم الإنسان ومعرفته.

ثم يبيح لنفسه المجازفة بالقول بأن القضايا «العلمية» سواء كانت فرضية أو قانوناً يجب أن تكون واحدة من ثلاث: أن تعكس وضعاً أيديولوجياً استمر من القدم حتى الوقت الحاضر، أو دعوة ترسم طريق المستقبل أو تقريراً عن الواقع القائم.

هذا الوضع انعكس على العلوم الإنسانية وجعلها تتخلف عن العلوم الطبيعية. إذ أن تقدم العلوم الإنسانية بقي رهينة لمحاولة تسجيل مراحل نموها. فالآراء التي تظهر حول طبيعة البحث العلمي وطبيعة الظاهرة الإنسانية هي التي تصوغ العناصر الرئيسية في تأسيس العلوم الإنسانية ـ وعن التحديات في وجه العلوم الإنسانية (ص 51-64) يذكر بأن هناك عقبات إعترضت مؤسسي العلوم الإنسانية «وكان ينبغي تخطيها وتحديات لم يكن ثمة من التصدي لها». أحدهما يتعلق بموضوع البحث (الإنسان والمجتمع) وثانيهما بالباحث نفسه (الذاتية، القيمة والأيديولوجية).

ويذكر تحت عنوان: الموضوعية مشكلة العلوم الإنسانية (65) بأن تفاوت آراء الباحثين حول التحديات التي واجهت العلوم الإنسانية، كان عبئاً على منهج البحث. إلا أنها تناولت مسألة الموضوعية بشكل مباشر. ويميز بين دلالاتها المتفاوتة، حيث يبرز بادىء ذي بدء دلالتها الأكسيولوجية (القيمية). وبموجب ذلك تعتبر الموضوعية تجرداً لكل حكم من أحكام القيمة (ص 68). أما دلالتها الأبستمولوجية (المعرفية) فهي تعنى بالصلة بين الذات العارفة والموضوع المعروف. ثم تأتي الدلالة السيكولوجية (حيث تكون الموضوعية تمحيصاً لأثر العوامل النفسية في تشكيل المعرفة. أما الدلالة الثقافية/ الاتفاق والتواضع. . حول التدابير التي تسود الوضع الفكري. ويصل إلى مستويات الموضوعية في دراسة العلوم الإنسانية، فيقسمها إلى مستويين رئيسيين: أولها: أنطولوجي (يتصل بالمحتوى العياني لعناصر النظرية العلمية). أي ماذا ندرس؟ وثانيها ميتودولوجي: يتعلق بالمنهج في دراسة الموضوعات. كيف ندرس؟.

وقد جرت العادة في بحث قضية الموضوعية على الخلط بين دلالاتها ومستوياتها بحيث تتفاوت إتجاهات الباحثين بين مؤيد ومنكر.

فالموضوعية إذن ـ هي القضية المحورية في العلوم الإنسانية. وكل من أنكرها أو أقرّها فهو يفترض ضمناً صورة معينة للمشروع العلمي الذي يمكن أن تدركه العلوم الإنسانية. ويوجز مواقف الباحثين في ثلاثة محاور: الواقعة، الماهية والبنية.

فهو يتناول الواقعة ـ الموضوعية من الخارج ـ في الفصل الثاني (79-159) فيقول بأنها هي المفردة الأساسية التي تحدثنا بها الطبيعة عن نفسها في كل جوانبها المادية والإنسانية. ولها من الوجود ما يمكن الإتفاق على إثباته بالأساليب المنهجية التي تكفل تحقيق الموضوعية العلمية.

ويذكر قول أميل دوركايم عن الصلة بين الواقعة والموضوعية ـ الذي يجمع بينهما حينما يتناول الموضوعية العلمية. فالأساس المعتمد في منهجه هو وجوب تناول الوقائع الاجتماعية كأشياء. ولكن ليس بالضرورة أن تكون مادية. فكل موضوعات العلم أشياء حتى تلك التي تخص علم النفس الفردي بالرغم من أنها موضوعات داخلية إلا أن وعينا لا يكشف عن طبيعتها الداخلية. من هنا يرى دوركايم أن التمثلات سواء كانت فردية أو جمعية لا يمكن

دراستها علمياً إلا على أنها أشياء خارجية وبشكل موضوعي. وأن على عالم الاجتماع أن يضع نفسه في الحالة العقلية التي يضع فيها علماء الفيزياء والكيمياء... أنفسهم عندما يبدأون بدراسة مجال معين. فالواقعة هي «كل ضرب من العمل أو السلوك ثابتاً كان أم غير ثابت، وقابلاً لأن يمارس على الفرد قسراً خارجياً». وأن خارج الأشياء لا يتاح لنا إدراكه إلا عن طريق الحواس وأن الاحساس يكون موضوعياً بقدر ما يكون موضوعه على درجة كبيرة من الثبات. فشرط كل موضوعية وجود علاقة ثابتة دائماً.

فالدكتور قنصوه يرى أن دوركايم يخلط بين المستويين الأنطولوجي والمنهجي للموضوعية في قاعدته التي تقول: بأن الوقائع الاجتماعية يمكن أن تعرض موضوعياً بقدر ما تتجرد تماماً عن الوقائع الفردية التي تتجلى بها (ص 106).

ولكي نكون موضوعيين - بنظر دوركايم - يجب أن نرفض كل وسيلة تعتمد على المشاعر الذاتية أو الإستبطان. وهذا لا يصدق على وقائع علم الاجتماع، بل على علم النفس، لأنه يشترط على الباحث لكي يتخذ مسلكاً علمياً إزاء الوقائع الاجتماعية، أن يقرّ أولاً بأنها ليست وليدة إرادة فردية وإنها تقاومه حينما يحاول أن يحيد عنها بوصفها شيئاً خارجياً لا سبيل إلى تغييره، فهو لم يستطع أثناء بحثه للموضوعية أن يميز بين سؤالين: كيف يمكن أن نلتزم الموضوعية في دراستنا الاجتماعية؟ ما هي طبيعة الوقائع الاجتماعية؟ فالمؤلف يصل إلى النتيجة التالية: أن دوركايم كان موضوعانياً حيث أراد أن يكون موضوعياً.

وعن الواقعة (ص 113-137) يكتب بأن موضوع الدراسة لا شأن له بتمييز علم من آخر ما دامت جميع العلوم تتوجه إلى الوقائع. وعلى هذا تنقسم العلوم إلى فئتين كبيرتين: الأولى صورية (تضم المنطق والرياضيات) والثانية وقائعية (علوم الطبيعة والإنسان والمجتمع). فالإجراءات العلمية الأساسية واحدة (ملاحظة وصف، قياس إحصاء) وليس هناك مناهج أو غايات تميز العلوم الاجتماعية عن العلوم الطبيعية، فقد تقوم صلة طبيعية ومنطقية في فلسفة العلم - بين مبدأ التحقق الوضعي وبين المنحى الاجرائي الذي إقترحه «بردجمان».

ثم يعرض لـ «جون ديوي» الذي استفاد من المنحى الاجرائي. لأن مناهج البحث برأيه إجراءات تؤدّي وتنتظر الأداء. والفكرة في البحث لا تكون كذلك سواء كانت مفهوماً أو فرضاً - إلّا إذا صلحت أداة لإجراء تجربة على موقف معين، فتندمج الفكرة بالتطبيق. ولكي يستوفي البحث الاجتماعي شروطه المنطقية - المنهجية عليه أن يفلح في تثبيت مناهجه في مشاهدة المعطيات الأولية والتمييز بينها وترتيبها. إن عملية البحث سواء في العلوم الإنسانية أو الطبيعية هي مجموعة من الوقائع الموضوعية. هذا ما أوجزه ديوي.

وعن لندبرغ يقول «لا يقنع بالمماثلة المنهجية بين العلوم الاجتماعية والعلوم الطبيعية، بل يضيف إليها مماثلة في المحتوى النظري». إن تلك الحركات - برأي لندبرغ - التي يأتيها البشر وتعين وضعهم من المواقع الاجتماعية هي التي تشكل موضوع الدراسة في العلوم الاجتماعية. ثم يعرض لآراء (واطسون، كوخ، تولمان، سبنس، وغيرهم).

فالنزعة السلوكية لا تقتصر على الوقائع السيكولوجية وحدها بل تسعى أن تشمل العلوم الإنسانية متذرعة «بالفردية المنهجية». حسب رأي واتكينز. ويخلص إلى أن القضايا العامة المستخدمة في تفسير السلوك الاجتماعي لا بد أن تكون قضايا عن البشر وأفعالهم (هومانز)، أي قضايا سيكولوجية. فالقضية التي تتمحور حولها العلوم الاجتماعية هي: كيف يخلق سلوك الأفراد خصائص الجماعات - هوبز -.

ثم يتناول الموضوعية في الواقعة (137-159) فيختم الفصل الثاني. ويعتبر أنه إذا كان دوركايم ذهب بعيداً في دفاعه عن الموضوعية لدرجة يصعب فيها التمييز بين ما هو نظري وما هو منهجي، فإن الذين جاؤوا بعده، رأوا أن الموضوعية عندهم تتحقق باصطناع مناهج العلوم الطبيعية.

وعن المنحى الإمبيريقي (Empiricism) يعتبر بأن أصحابه لم يشغلوا أنفسهم بدراسة العوامل النفسية أو

الميتافيزيقية، ولديهم تصورضيق خاص للواقعة العلمية في مجال الإنسان والمجتمع. ويتفق الجميع على أن أرفع مهام المعرفة الإنسانية هي تزويدنا بالوقائع. فيذكر وجهات نظر (ماخ، ماكس بلانك، أينشتين، ونيوتن).

الوقائع ـ إذن ـ هي أمر جوهري للتحقق من صحة النظرية. فإذا كانت الموضوعية عند الامبيريقيين رهينة الإهابة بالواقعة، فإن علماء الطبيعة المحدثين ـ أمثال بلانك، أينشتين وهايزبرغ لا يتفقون معهم في: أن النموذج العلمي لا يتأسس جوهرياً على الوقائع، وأن الوقائع العلمية ليست هي مجرد المعطيات الحسية.

وفي الفصل الثالث يأتي على ذكر الموضوعية من الداخل (الماهية) (ص 161-272). فيبدأ بديلتاي حيث يعتبره خلفاً حقيقياً لكانت وهيجل. ذلك أنه يلّح دوماً على الأهمية الأساسية للتفهم بوصفه الواقعة أو الحقيقة التي يجب أن نشيد عليها العلوم الإنسانية» (ص 169) فالتفهم عنده هو «الأرض الأم» ـ هو العلاقة بين الجزء والكل في عملية حية ـ بلفظة موجزة «الماهية». إن تصنيف ديلتاي لا يقوم على التمييز بين المناهج بل يؤسس على موضوع البحث وأصل العلوم الإنسانية لديه هو العلوم التاريخية (سيرة ذاتية، بيوغرافي، وتدوين للتاريخ). «كل ما هو معطى إنما هو نتاج، ومن ثم تاريخي... فـ «العقل الموضوعي» إذا كان مادة لبحث العلوم الإنسانية فإنما يعني دراسة التجليات والمظاهر التي «موضع فيها العقل نفسه».

لقد شغل ديلتاي بالرد على وجهات النظر السائدة في مجال العلوم الإنسانية ـ خاصة علم التاريخ. أما «ماكس فيبر» فقد تناول قضية الموضوعية وتجلية مقاييسها (الموضوعية بين النمط المثالي والحيدة الأخلاقية ـ (183-199). مبرزاً المشكلات الأساسية التي يمكن حصرها في اثنين: الصلة بين المفهومات والقضايا السوسيولوجية العامة من جهة والواقع التاريخي القيمي من جهة أخرى ويضع حلاً لهاتين المشكلتين في مصطلح النمط المثالي والحيدة الأخلاقية. ثم يذكر هوسرل في الموضوعية في «الرد» إلى الذات و «القصد» إلى الموضوع (ص 200-230). فيرى أنه لم يشغل بقضية التفرقة بين العلوم الإنسانية والطبيعية فحسب، بل عني بوضع الأسس المطلقة للمعرفة الإنسانية وتشييد علم جديد هو الفنومنولوجيا (علم الظواهر). ويجمع برنامجه بين المنهج والمذهب فالفنومنولوجيا لا يمكن أن تتعرف بطريقة صحيحة إلا على الماهيات والعلاقة الماهوية. فعلم النفس الفنومنولوجي ينمو ويتأسس على الحدس الداخلي، حدس ماهية النفس ذاتها. ويستدرك بأن الذات لا تعني الكوجيتو الديكارتي بل الأنا الترنسندنتالية بتجاربها المعاشة.

ويتابع باستعراض المنهج الفنومنولوجي في علم النفس والانفعالات عند سارتر (231-249) وأن لسارتر فضل المساهمة في إبراز هذا المنحى كمنهج يمكن تطبيقه في العلوم الإنسانية ـ علم النفس خاصة. وسارتر لا يرضى أن يكون العلم الطبيعي مثلاً أعلى لدراسة الإنسان، لأن عالم العلم كم، والكم نقيض لأية وحدة أو تأليف.

إن دراسة الانفعالات تكون إضافة خارجية إلى المعارف الأخرى عن الكائن أو الموجود النفسي. أما الفرد شوتس فيبدأ بالتسليم بعدة إفتراضات يراها لإمكان البحث في الظواهر الاجتماعية (250-262) ويختلف عن هوسرل بأمرين: كان باحثاً إجتماعياً بمعالجته وتحليله الفعل الاجتماعي بدلالاته السوسيولوجية وتأثره بالنمط المثالي عند ماكس فيبر. وأن نظريته الأساسية في العلوم الإنسانية تقوم إلى تفسير الفعل عن طريق تفهم دوافعه. ويختم فصله هذا بتحليل ونقد حول الموضوعية في الماهية.

أما الفصل الرابع فهو لمعالجة الموضوعية من الداخل والخارج (273-338) حيث يعالج نموذجين: البنيوية من الناحية النظرية والمنهجية عند كلود ليفي شتراوس. والسوسيومترية (القياس الاجتماعي) لدى جاكوب موريتو. ثم يصل إلى استنتاج: أن البنيوية تطمح إلى إقامة مبدأ كلي لتفسير الإنسان من خلال مظاهره المتعددة المتباينة ـ فالتكامل المنهجي للعمق والشكل يعكس بطريقته، تكاملاً أشد جوهرية، هو تكامل المنهج والواقع.

أما السوسيومترية ـ حسب مورينو ـ هي محور ذو قطبين، يتجه أحد ذراعيه نحو كشف أعمق مستويات بنية المجتمع،

على حين يتجه الآخر إلى إحداث تغيير للمجتمع مؤسس على الوقائع الدينامية التي تكتشف في بنيته (ص 325). فالسوسيومترية أفادت العلوم الإنسانية بوصفها أحد روافد علم النفس الاجتماعي، ثم يستدرك فيقول بأنها لم تكن على مستوى طموحها في تحقيق المشروع العلمي بأسره للعلوم الاجتماعية.

ويصل إلى وضع المشكلة وإقتراح الحل أثناء بحث موضوعية العلوم الإنسانية ـ في الفصل الخامس (ص 339-398) فيحدد المشكلة في التمييز ـ في العلم ـ بين السياق الثقافي والمحتوى المعرفي. أولى المهام في طريق حل مشكلة الموضوعية هي التمييز داخل النظرية «العلمية» في العلوم الإنسانية بين العناصر الفلسفية والأيديولوجية والقيمة من جهة، والعناصر العلمية من جهة أخرى. ثم يعرض آراء دعاة الإنفصال ودعاة الإتصال ويدعو إلى الانفصال لإستعادة الإتصال. ولكن على نحو تتحدد فيه المقاييس والأدوار وتتعين مكانة الموضوعية الخاصة من العلوم الإنسانية. بعدها يقترح الحل: التفسير والتنبؤ بين الوحدة الوقائعية والموقف الكلي: (ص 391-398).

من كل ما تقدم يعترف بأنه يبدأ من حيث كان يجب أن ينتهي ويضع ما يزعمه خطوة على طريق الحل: أي التمييز بين وحدات الوقائعية والمواقف الكلية. وكذلك التمييز بين مستوى الوصف والتفسير من جهة، ومستوى التنبؤ والتحكم من جهة أخرى.

وفي الختام (399-401) وبعد أن يعرض المواقف والآراء التي تناولت قضية الموضوعية في العلوم الإنسانية يرتسم أمامه السؤال الآتي: ما حصاد ذلك جميعاً؟ أو: أين سيكون موضع العلوم الإنسانية من ثقافة العصر. ما هي مهامها التي يجب أن تحملها؟ وما هو دورها؟.

صحيح أن تتعدد تعريفات الموضوعية ولكنها لا تعدو أن تكون في نهاية الأمر سعياً لمشاركة الغير وتهيئة الظروف المشاركة في المعرفة والإجماع على الحكم بتأمين مسافات متكافئة بين الباحثين بالنسبة لموضوع البحث.

بعد عرضنا هذا لا بد من القول بأن الكتاب يأتي في عداد ما كتب حول القضايا الرئيسية التي تعاني منها العلوم الإنسانية وبالتالي محاولة التمييز بين الغث والسمين، بين الجيد والرديء لكي تقدم مادة بعيدة عن الأهواء والميول. وبالتالي الموقف الواجب إتخاذه. فالكتاب إذن يبرز المحاولات التي سعت إلى تحقيق الموضوعية في العلوم الإنسانية وذلك بالإشارة إلى الطرق الرئيسية التي سلكها معظم الباحثين في هذه المشكلة. فهو لا يضع المشكلة بشكل متكامل ولا يقدم علاجاً وإنما بعض النصائح.

في الفصول الثلاثة الأول يقوم بالرد على مفكري الموضوعية في العلوم الإنسانية. وفي الفصل الأخير يسعى إلى وضع جديد للمشكلة يجعلها قابلة للحل. فالكتاب ـ كما يقول د. قنصوه ـ لا يهدف إلى إقتراح بتشييد يوتوبيا علمية للعلوم الإنسانية، بل إلى إقتراح بمسار واقعي للمشروع العلمي. لأنه يدرك عجزه عن إقامة إتفاق بين الباحثين في العلوم الإنسانية فيرى ـ على الأقل ـ إيجاد لغة مشتركة يمكن على أساسها مناقشة أي خلاف. وأخيراً لا بد من الإشارة إلى عشرات الأخطاء المطبعية التي وردت في الكتاب عربية وأجنبية والتي كان من المستحسن تلافيها لأنها تبخسه بعضاً من قيمته العلمية.